مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

ورقة حول

مشروع معيرة لغة الإشارة المغربية

ا. السياق

أحرزت المملكة المغربية تقدما ملحوظا في مجال تعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة في العقد الأخير و ذلك من خلال المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها سنة 2009 وإقرار دستور المملكة لسنة 2011. وفي هذا الإطار، فقد عبر المغرب على التزامه التام اتجاه هذه الفئة من خلال إعداد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و المصادقة على القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها وكذا إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

و تهدف السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة إلى ضمان وصول وتمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع؛ حيث تستهدف الرافعة الاستراتيجية الخاصة بالولوجيات من هذه السياسة المندمجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير تهم معيرة لغة الإشارة و تطوير التكوين فيها لتيسير وصول الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية إلى الخدمات العمومية، و ذلك انسجاما مع مبادئ ومقتضيات الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ و خاصة ما تنص عليه المادتين 21 و 24 التي تحث على اتخاذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لتيسير تعلم لغة الإشارة وتشجيع الهوية اللغوية لفئة الأشخاص الصم و تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الحصول على تعليم ملائم للاحتياجات الفردية.

وبموازاة ذلك، تنص المادة 17 من القانون الإطار 97.13 على تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة على قدم المساواة مع غيرهم بالحق في الاعتراف بالخصوصية الثقافية واللغوية الخاصة بهم والعمل على دعمها بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك لغة الإشارة وثقافة الصم.

و حسب نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة لسنة 2014، يبلغ عدد الأشخاص الصم بالمغرب 63.400 شخص ، أي ما يمثل 4% من مجموع الأشخاص في وضعية إعاقة. وتعرف وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية مجموعة من الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الطبية و التربوية و تمكينهم من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وتزداد الوضعية في المغرب تعقيدا مع غياب لغة إشارة وطنية ممعيرة، بالإضافة إلى غياب ترتيبات تيسيرية تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية من التمتع بكافة حقوقهم والمشاركة الكاملة والفعالة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

وفي هذا السياق، واعتبارا للتحديات التي تواجه الأشخاص الصم لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من خلال إعداد أرضية معيرةو موحدة للغة الإشارة المغربية و تعزيز الولوجيات التواصلية، تعمل وزارة الأسرة و التضامن و المساواة و التنمية الاجتماعية على أجرأة مشروع معيرة لغة الإشارة المغربية، في أفق الاعتراف بها كلغة رسمية للأشخاص الصم ونشرها و تعميمها في الحياة العامة وتعزيز مكانتها في الفضاء التربوي و الاجتماعي والثقافي.

II. الأهداف

الهدف العام:

تعزيز الولوجيات التواصلية لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة سمعية من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع.

الأهداف الخاصة:

يهدف المشروع إلى:

- معيرة لغة الإشارة المغربية؛
- وضع قاموس إشاري خاص بلغة الإشارة المغربية؛
- تأهيل الأطر و العاملين بمصالح القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ذات طابع اجتماعي حول التواصل بلغة الإشارة؛
- دراسة السبل المنهجية والتقنية لنشر و تعميم لغة الإشارة في الممارسات اليومية؛
- تحفيز القطاعات الحكومية المعنية والجامعات من خلال مخرجات المشروع قصد دمج الأطفال الصم في المنظومة التربوية و أجرأةبرامج التكوين المهني لمترجمي لغة الإشارة.

III. النتائج المنتظرة

- **النتيجة 1** : تجميع التجارب الدولية و تعبئة الخبرات العلمية في مجال لغة الإشارة؛
- **النتيجة 2:**معيرة لغةالإشارة المغربية و تطوير وسائل تفاعلية و برامج تكوينية لنشر و تعميم لغة الإشارة في الممارسات اليومية لتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية؛
- **النتيجة 3:**تقوية قدرات اللجنة التقنية وممثلي الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة السمعية لممارسة التفكير العلمي حول الولوجيات التواصلية و وضع تصور للمنهج التربوي لدمج الأطفال الصم في المنظومة التربوية و تصور لتكوين مهني تخصصي لمترجمي لغة الإشارة المغربية.

IV. المخرجات المنتظرة

- لغة إشارة مغربية ممعيرة و مقعدة
- برنامج تأهيلي لأطر وعاملي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية في مجال التواصل بلغة الإشارة
- دلائل ووسائط تفاعلية لتعلم وتعليم ونشر لغة الإشارة
- تصور لتكوين مهني تخصصي لمترجمي لغة الإشارة المغربية

- تصور للمنهج التربوي لدمج الأطفال الصم في المنظومة التربوية

٧. آليات الحكامة

- **تكوين لجنة القيادة**

➢ **تشكيلة لجنة القيادة:**

تحدث لجنة القيادة برئاسة السيدة وزيرة الأسرة و التضامن و المساواة و التنمية الاجتماعية، مكونة من ممثلي :

- وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي (ممثل عن كل قطاع)؛
- وزارة الثقافة و الاتصال؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الصحة؛
- الهيأة العليا للاتصال السمعي و البصري(HACA) .

➢ **مهام لجنة القيادة:**

تعمل لجنة القيادة على :

➢ المصادقة على خطة التنفيذ الشامل لمختلف مكونات المشروع؛

➢ الإشراف و تتبع التقدم المحرز في تنفيذ المشروع.

- **تكوين اللجنة التقنية :**

➢ **تشكيلة اللجنة التقنية :**

➢ **مهام اللجنة:**

تعمل اللجنة التقنية على :

- المواكبة التقنية لمختلف مختلف مكونات المشروع؛
- المشاركة في الورشات المركزية لجرد الإشارات و معيرتها؛
- ممارسة التفكير العلمي لوضع تصور للمنهج التربوي لدمج الأطفال الصم في المنظومة التربوية و تصور لتكوين مهني تخصصي لمترجمي لغة الإشارة المغربية.

VI. حصيلة الإنجاز

تم عقد لقاء تشاوري يوم الثلاثاء **09 أبريل 2019** بمدينة الرباط حول مشروع "معيرة لغة الإشارة المغربية"، ترأسته السيدة وزيرة الأسرة و التضامن و المساواة و التنمية الاجتماعية. وقد شارك فيه ممثلوو القطاعات الحكومية المعنية إلى جانب الخبراء والفاعلين في مجال الإعاقة السمعية. كما تم فيه عرض ومناقشة مشروع معيرة لغة الإشارة، وتقديم التجارب في مجال تجميع لغة الإشارة.